

عنوان البحث

بناء الدولة والتحديات الأمنية في ليبيا في عهد ما بعد نظام القذافي

د. عبد السلام الحضيري¹ أ. خالد العربي²

¹ عضو هيئة تدريس جامعة بنغازي كلية الاقتصاد قسم العلوم السياسية.

بريد الكتروني: elhudyre@gmail.com

² عضو هيئة تدريس جامعة بنغازي كلية الاقتصاد قسم الإدارة العامة.

HNSJ, 2023, 4(9); <https://doi.org/10.53796/hnsj499>

تاريخ القبول: 2023/08/10م

تاريخ النشر: 2023/09/01م

المستخلص

تركز هذه الدراسة على واحدة من المشاكل السياسية الحالية والأكثر أهمية في الشرق الأوسط، وهي الصراع في ليبيا، استمرت ليبيا في مواجهة تصعيد العنف في جميع أنحاء البلاد، بعد الانتفاضة ضد نظام القذافي، على الرغم من وجود محاولات عديدة لاستعادة بناء البلاد، منذ انهيار نظام القذافي عام 2011م. وعليه سوف يتم فحص هذه المحاولات على ثلاث مراحل: المرحلة الأولى من عام 2011م إلى منتصف عام 2012م، والتي تمثل الفترة المباشرة بعد نهاية نظام القذافي حيث تم انتخاب المؤتمر الوطني العام. المرحلة الثانية هي فترة 2013-2014م، حاولت خلالها الحكومة الانتقالية وضع دستور جديد وإجراء انتخابات مجلس النواب. المرحلة الثالثة هي اتفاقية الصخيرات الموقعة في ديسمبر 2015م. انطلاقاً من هذه النقاط، تبحث هذه الدراسة في شروط إعادة بناء الدولة في ليبيا في حقبة ما بعد نظام القذافي من خلال تسليط الضوء على التحديات الأمنية في الدولة. يُقال إنه من أجل بناء دولة ناجحة في ليبيا، يجب أن تكون هناك مؤسسات تخلق تعاوناً داخل الدولة من خلال دور المجتمع المدني، ونزع السلاح وإعادة الإدماج، والملاحقة القضائية، والعدالة الانتقالية، ودفع التعويضات بشكل شامل، والسعي لمعرفة الحقيقة على أساس احتياجات الضحايا. تخلص هذه الدراسة إلى أن هذه الظروف يمكن أن تسهم في إرساء الديمقراطية في البلاد في المستقبل، وهو الهدف الرئيسي وراء الانتفاضة الليبية.

الكلمات المفتاحية: الانتفاضة الليبية، بناء الدولة حقبة ما بعد نظام القذافي، نزع السلاح وإعادة الإدماج، العدالة الانتقالية.

RESEARCH TITLE**State building and security challenges in Libya in the post Gaddafi era****Dr. Abd al-Salam Al-Hudhairi¹, Khalid Al-Araibi²**

¹ Faculty member, University of Benghazi, Faculty of Economics, Department of Political Science.
Email: elhudyre@gmail.com

² Member of the faculty of the University of Benghazi, Faculty of Economics, Department of Public Administration.

HNSJ, 2023, 4(9); <https://doi.org/10.53796/hnsj499>

Published at 01/09/2023**Accepted at 10/08/2023****Abstract**

This article is focused on one of the current and most significant political problems in the Middle East, namely conflict in Libya. Libya has continued to experience an escalation of violence across the country, even after the successful revolution against Gaddafi. Since the collapse of the Gaddafi regime in 2011, there have been several attempts to restore the country, which have not been successful. These attempts are examined in three phases: The first phase is from 2011 to mid-2012, which marks the immediate period after the end of the Gaddafi regime. The second phase is the period of 2013-2014, during which the transitional government attempted to create a new constitution and hold elections for the General National Congress. The third phase is the post-Skhirat Agreement signed in December 2015. Deriving from these points, this article examines the conditions for successful state-building in Libya in the post-Gaddafi Era by highlighting the weaknesses of these state-building attempts. It is argued that for successful state-building in Libya, there should be institutions that create collaboration within the state through the role of civil society, prosecution, and convictions based upon restorative justice, payment of reparations in a comprehensive form, and the pursuit of truth based on the needs of the victims. The article concludes that these conditions could contribute to democratization in the country in the future, which was the main objective behind the Libyan Revolution.

Key Words: Libyan Revolution, state-building, post-Gaddafi era. Disarmament, Demobilization, Reintegration, Translational Justice

المقدمة

النتيجة المتوقعة لأي ثورة هي إحداث تغيير إيجابي داخل الدولة (Kaplan ، 1973)، لكن الثورات العربية لم تنتج التغيير المنشود في دول مثل سوريا وليبيا وغيرها، بدلاً من ذلك، قسمت البلدان إلى أقسام مختلفة تخضع لسيطرة سلطات مختلفة. نتج عن هذا الانقسام اختلاف الأهداف السياسية والخصوصيات الدينية والقبلية (Fraihat، 2016)؛ نظرًا لأن الهدف الرئيسي لهذه الجماعات هو الاستيلاء على الحكومة واحتكار استخدام القوة والاقتصاد، ستستمر النزاعات المسلحة في كل من ليبيا وسوريا وغيرها من البلدان ثورات الربيع العربي حتى يتم هزيمة أحد الطرفين في النهاية.

الانتفاضة الليبية حالة فريدة من بين انتفاضات ثورات الربيع العربي، بسبب تدخل منظمة حلف شمال الأطلسي (الناطو) منذ البداية، والتي حددت النتيجة بشكل مباشر، على عكس تونس المجاورة حيث خرجت الانتفاضة بشكل أساسي من السخط الناجم عن الأمور المتعلقة بالاقتصاد والتي انعكست في البطالة والفساد، كانت ليبيا دولة مستقرة اقتصاديًا، واعتبرت العديد من الممارسات القمعية للنظام وتهميش بعض المناطق والتي بدورها تجاهلت احتياجات فئات معينة من الأسباب الرئيسية للانتفاضة. لم يكن لتدخل الناو خطة ولم يعطي الأولوية لإعادة بناء الدولة، ومن ثم فقد وفرت بيئة للجماعات المسلحة للسيطرة على الحكومة لتحقيق أهدافها السياسية (Wagnsson،Mohlin & Engelbrekt ، 2013).

من ناحية أخرى، عانى اتفاق الصخيرات، الذي تم توقيعه في ديسمبر 2015 بعد مفاوضات طويلة لتشكيل حكومة الوفاق الوطني، من مشاكل في التنفيذ، لا تتمتع الأطراف الموقعة على الاتفاقية بالشرعية السياسية لجعل الأطراف الأخرى تلتزم بشروط الاتفاقية، كما تتعارض تصورات الأطراف فيما يتعلق بكيفية تنفيذ الاتفاق. على سبيل المثال، اعترض مجلس النواب على بند الضم الذي سيتم بموجبه نقل القيادة العسكرية حكومة الوفاق الوطني. (Lecher ، 2015)، مما أدى نتيجة لذلك، إلى انشاء حكومة موزالية في شرق ليبيا (في مدينة البيضاء) للحكومة (طرابلس). الحكومة التي تتخذ من الغرب ليبيا مقراً لها معترف بها من قبل الأمم المتحدة.

إن الانتقال من نظام استبدادي إلى نظام ديمقراطي ليس بالمهمة السهلة في أي بلد في الشرق الأوسط. إنها عملية تتطلب الانتقال الكامل للنظام. لا يقتصر الأمر على الانتخابات الديمقراطية فحسب، بل يجب أن يعزز أيضاً سيادة القانون، والمجتمع المدني النابض بالحياة، والفصل بين السلطات، والذي يتضمن قضاءً مستقلاً. والأهم من ذلك أن هذه العملية يجب أن تدعمها مؤسسات الدولة لضمان الاستقرار المستدام (El-gamaty، 2016).

انطلاقاً من هذه النقاط، تحلل هذه الدراسة شروط إعادة بناء الدولة الناجحة في ليبيا في حقبة ما بعد نظام القذافي. يتم إجراء هذه الدراسة على أساس ثلاثة أجزاء تطويرية وذات صلة. في البداية، تمت مناقشة مراحل محاولات إعادة بناء الدولة في ليبيا. تمتد المرحلة الأولى من عام 2011 إلى منتصف عام 2012، وهي الفترة التي تلي انتهاء نظام القذافي مباشرة حيث تم انتخاب المؤتمر الوطني العام. المرحلة الثانية هي فترة 2013-2014، حاولت خلالها الحكومة الانتقالية وضع دستور جديد وإجراء انتخابات مجلس النواب. المرحلة الثالثة هي اتفاق الصخيرات الموقع في كانون الأول / ديسمبر 2015.

ومن خلال تسليط الضوء على نقاط الضعف في محاولات إعادة بناء الدولة، يتناول الجزء الثاني متطلبات الإصلاح الأمني بعد الصخيرات، والذي أكد على مقترحين وهما، نزع السلاح وإعادة الإدماج، وفي الجزء الأخير، يتم فحص العدالة الانتقالية بشكل أكبر ضمن أربع فئات، وهي بناء المؤسسات التي تخلق التفاعل داخل الدولة، والملاحقات القضائية، والتعويضات، والسعي وراء الحقيقة.

مشكلة الدراسة:

يعدُّ سقوط نظام القذافي بداية مرحلة جديدة من شأنها أن تكون أكثر صعوبة من نضال الشعب الليبي من أجل إعادة بناء دولة حديثة، حيث شهدت هذه الأخيرة سلسلة هائلة من التحديات الأمنية والتطورات السياسية تمثلت في إجراء الانتخابات ونزع سلاح الميليشيات وإعادة دمجها في نفس الوقت وتعزيز المصالحة الوطنية وصياغة دستور جديد واستعادة الأمن وإصلاح الأضرار الناجمة عن العمليات القتالية المحلية والعمليات العسكرية الأجنبية (الناو)، وتعزيز الولاءات الوطنية، كل هذا شكل تحدياً رئيسياً أمام فكرة إعادة بناء الدولة الوطنية في ليبيا.

وانطلاقاً مما سبق تحاول هذه الدراسة الاجابة عن السؤال الرئيسي الآتي:

- ما مدى تأثير التحديات الأمنية التي تشهدها ليبيا على عملية إعادة بناء ومستقبل الدولة الليبية؟

أهمية الدراسة:

تكمن الأهمية العملية لموضوع البحث في كون الدراسة تسعى لأدراك السياق المعرفي لعملية إعادة بناء الدولة، ودرجة التطابق بين السياق المعرفي وواقع عملية إعادة بناء الدولة في ليبيا من خلال التعرف على مختلف المتغيرات المتحركة في عملية إعادة بناء الدولة في ليبيا.

أما الأهمية العلمية لموضوع الدراسة فتكمن في المساهمة في إثراء البحث النظري لظاهرة عملية إعادة بناء الدولة بالتطبيق على دولة ليبيا، خاصة مع نقص البحوث والدراسات باللغة العربية التي تتناول مختلف التحديات الأمنية التي تواجهها عملية إعادة بناء الدولة في ليبيا.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تشخيص الاوضاع في ليبيا وتحليل أسباب عدم الاستقرار، من خلال التطرق إلى مختلف التحديات الأمنية الداخلية التي تعيق تجسيد مشروع إعادة بناء الدولة، مع التعرف على الآفاق المستقبلية لعملية إعادة بناء الدولة في ليبيا.

منهجية الدراسة:

تعتمد المنهجية العلمية المستخدمة على البحث النوعي(الكيفي) الذي يوفر استخدامًا واسعًا للأدبيات المتاحة لزيادة فهم الظواهر الاجتماعية بشكل عام والظواهر السياسية بشكل خاص، بالإضافة إلى ذلك، ولزيادة فهم وتحليل موضوع الدراسة بشكل أكثر دقة وعمق اعتمدت الدراسة على المناهج العلمية الآتية:

1- المنهج الوصفي: لوصف الظاهرة أو الموضوع اعتماداً على جمع الحقائق والبيانات وتصنيفها ومعالجتها وتحليلها تحليل كافي ودقيقاً لفهم دللتها والوصول إلى نتائج أو تعميمات عن الظاهرة أو الموضوع محل الدراسة، وتم اعتماد هذا المنهج من خلال جمع المعلومات وتحليلها حول مختلف التحديات الأمنية التي واجهت عملية إعادة بناء الدولة في ليبيا.

2- منهج دراسة حالة: وهو منهج يتجه إلى جمع البيانات المتعلقة بأي وحدة سواء كانت فرداً أو مؤسسة أو

نظاماً ويركز في الأساس على دراسة مرحلة معينة من تاريخ الوحدة أو دراسة جميع المراحل التي مرت بها وهذا من أجل الوصول إلى قواعد يمكن تعميمها، وتم استخدام منهج دراسة حالة في هذه الدراسة بالتركيز على حالة ليبيا من خلال الاهتمام بالتحديات الأمنية المؤثرة في عملية إعادة بناء الدولة في ليبيا.

يُقال إنه من أجل إعادة بناء دولة ناجحة في ليبيا، يجب أن تكون هناك مؤسسات تخلق تعاوناً داخل الدولة من خلال دور المجتمع المدني، والملاحقة القضائية، والإدانات على أساس العدالة الانتقالية، ودفع التعويضات بشكل شامل، والسعي لتحقيق الحقيقة على أساس احتياجات الضحايا. وتخلص الدراسة إلى أن هذه الظروف يمكن أن تسهم في إرساء الديمقراطية في البلاد في المستقبل باعتبارها الهدف الرئيسي وراء الثورة الليبية.

أولاً: مراحل محاولات إعادة بناء الدولة في ليبيا بعد الحرب:

على الرغم من أن مفهومي بناء الأمة وبناء الدولة يستخدمان أحياناً بالتبادل، إلا أن هناك فرقاً بين المصطلحين، إذ يرتبط بناء الأمة بالهوية الوطنية من منظور تقني، يتم تعريف بناء الدولة على أنه بناء هوية وطنية باستخدام قوة الدولة (Harris، 2017)، بمعنى آخر، يهدف بناء الأمة إلى توحيد الشعب داخل الدولة. لذلك، فإن بناء الأمة هو العملية التي يحاول فيها الفاعلون المختلفون بناء هوية وطنية مشتركة لخلق دولة مستقرة (Connor، 2000).

من ناحية أخرى، فإن بناء الدولة أكثر ارتباطاً (بإعادة) بناء المؤسسات من أجل التوحيد والاستقرار والتنمية المستدامة للدول. وبهذا المعنى، فإن بناء الدولة يختلف عن حفظ السلام. يركز الأخير على الحفاظ على السلام بغض النظر عما إذا كان جهاز الدولة قد تمت استعادته أم لا. بمعنى آخر، إنه التخفيف من حدة العنف في المكان الذي يحدث فيه الصراع. على الرغم من أنه يمكن أن يكون هناك سلام بدون بناء دولة، إلا أنه من المستحيل بناء دولة بدون سلام. ولذلك، فإن بناء الدولة هو عملية تتجاوز حفظ السلام.

لذلك، فإن بناء الدولة هو في الأساس عملية سياسية تعطي الأولوية للوظائف الحكومية الأساسية والاستعداد للاستجابة لتوقعات الجمهور (Whaites: 2008)

يبدأ هدف بناء الدولة من خلال تحويل المجتمع الذي خرج من الصراع باستخدام القوات الحكومية لفرض التغييرات السياسية والاقتصادية في إطار اختصاص الدولة. (Dobbins et al: 2007)

يجب أن تُبنى هذه الإصلاحات السياسية والاقتصادية على مبادئ ديمقراطية، إذ يجادل (Brownlee)، على سبيل المثال، بأن بناء الدولة ينطوي على عملية مستمرة لإرساء الديمقراطية بما في ذلك حرية التعبير والصحافة، وحماية حقوق الإنسان، والحق السياسي في التصويت، والانتخابات الدورية. (Brownlee: 2007).

يتركز بناء الدولة بشكل عام على ثلاثة أبعاد: الأمني، والسياسي، والاقتصادي، ويعد البعد الأمني البعد الأكثر أهمية، حيث لا يمكن تحقيق التطورات السياسية والاقتصادية دون بيئة آمنة، فالشرط المسبق للبعد الأمني لبناء الدولة هو السلطة المركزية التي تحتكر فقط استخدام القوة بالمعنى الغيبيري الشرعي. تؤدي فرصة الجهات الفاعلة الأخرى في البلاد لاستخدام القوة إلى الفوضى، فيجب أن تكون الحكومة أيضاً قادرة على تحقيق الأهداف السياسية للأمة بدلاً من السعي وراء الأهداف الفردية لاكتساب الشرعية. بمعنى آخر، يجب أن يوافق الشعب على تصرفات الحكومة (Wardak: 2004). وهذا يزيد من شرعية وعي المواطنين ويردعهم عن حمل السلاح ضد الحكومة.

من أجل وقف العنف وخلق الاستقرار في ليبيا، جرت أول محاولة لإعادة بناء الدولة في عام 2011، حيث تم إعلان المجلس الوطني الانتقالي في عام 2011، وقد أعدت هذه الخطوة خارطة الطريق للانتخابات العامة 2012 في البلاد. على الرغم من وجود خلافات تتعلق بتكوين مجلس الوزراء المؤقت الناجم عن الاختلافات العميقة في الأيديولوجية السياسية، والخطوط الجغرافية، والعرقية، والشخصية، إلا أن المجلس الوطني الانتقالي كان قادراً على إعادة تشكيل الهيئات شبه الحكومية للدولة وخلق أمن واستقرار نسبيين من خلال تسريح الميليشيات التي كانت قد شاركت في الانتفاضة.

تميزت المرحلة الثانية بانتخاب نواب المؤتمر الوطني العام، الذين سيكونون مسؤولين عن اختيار الهيئة التأسيسية لصياغة دستور جديد بعد تعيين الرئيس. تهدف انتخابات عام 2012 إلى إعادة النظام الديمقراطي في ليبيا الذي كان مختلفاً عن النظام الملكي الذي عاشته البلاد لسنوات عديدة من العام (1951-1969). كانت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا مسؤولة عن الإشراف على تسجيل الناخبين، فقد تم نشر قانون الانتخاب على الموقع الإلكتروني لمفوضية الانتخابات للسماح بالشفافية. نصت على تمثيل 200 مقعد من مختلف الدوائر الانتخابية والمكونات الثقافية.

على سبيل المثال استمر العنف في فترة ما بعد الانتخابات، في سبتمبر 2012، تعرضت سفارة الولايات المتحدة في بنغازي للقصف من قبل جماعة أنصار الشريعة الإسلامية المتشددة مما أدى إلى مقتل السفير الأمريكي في ليبيا ومسؤول إدارة المعلومات في السلك الدبلوماسي. أدى هذا الحادث إلى إحجام الجهات الخارجية، ولا سيما الولايات المتحدة والأمم المتحدة، عن دعم العملية الانتقالية في ليبيا (Blanchard ، 2016).

في عام 2013، تعطلت الانتخابات الوطنية التالية لأعضاء هيئة صياغة الدستور مرة أخرى بسبب النزاع على المدة المتبقية للمؤتمر الوطني العام، كما أصبحت قضية التهميش القانوني لمسؤولي النظام السابق موضع نقاش (قانون العزل السياسي)، حيث طالب بعض النواب بإلغاء هذه القوانين. كما كانت الشريعة الإسلامية في النظام القانوني الليبي موضع تساؤل على نطاق واسع من قبل الأعضاء العلمانيين في البرلمان.

ومنذ منتصف عام 2014 فصاعداً، اتسمت السياسة الليبية بتقشي العنف بين الفصائل السياسية، ما جعل نسبة المشاركة في انتخابات مجلس النواب في يونيو 2014، 18% فقط، ومع ذلك، رفض أعضاء المؤتمر الوطني العام نتيجة الانتخابات. ونتيجة لذلك، أصبحت عاصمة المؤتمر الوطني العام مدينة طرابلس، في حين انتقل مجلس النواب إلى مدينة طبرق.

كانت المحاولة الأخيرة لإعادة بناء الدولة هي الاتفاق السياسي الليبي الموقع في 17 ديسمبر 2015 في الصخيرات بالمملكة المغربية تحت رعاية مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. كان الهدف هو جلب جميع الأطراف المتصارعة إلى طاولة المفاوضات وإعادة تشكيل حكومة الوفاق الوطني. وبهذه الطريقة، تم التخطيط لتوحيد جميع الجماعات والفصائل المعارضة من خلال دمجها في حكومة الوفاق الوطني (Blanchard: 2016). كان من المفترض أن يكون هذا ترتيباً مؤسسياً ودستورياً جديداً في ليبيا، يمنح الاتفاق السياسي الليبي السلطة التنفيذية لحكومة الوفاق الوطني والسلطة التشريعية لمجلس النواب، كما أنشأ المجلس الأعلى للدولة، وهو هيئة استشارية مستقلة عن حكومة الوفاق الوطني تتألف من أعضاء سابقين في المؤتمر الوطني العام، وتحتفظ بالسلطة التشريعية. تنص الإعدادات المؤسسية الجديدة على أن حكومة الوفاق الوطني يجب أن تتكون من أعضاء الجماعات المعارضة والهيئات المنتخبة في فترة ما بعد نظام القذافي. وينص الاتفاق على أن تسعة أعضاء في مجلس رئاسة المؤتمر الوطني العام يجب أن يكونوا ممثلين عن الفصائل الإقليمية الرئيسية في ليبيا.

لكن تشكيل مجلس الرئاسة والمراكز العليا في الحكومة والموافقة على الاتفاقية باتت موضع نقاش بين الجانبين، ما جعل مجلس النواب يقترح إجراء تصويت إجرائي لمجلس الوزراء وإجراء تعديل دستوري للاتفاقية. كما عارض مجلس النواب شروط ضم الأوامر العسكرية إلى رئاسة حكومة الوفاق الوطني. على وجه الخصوص، اعترض أعضاء مجلس النواب الذين دعموا القوات المسلحة العربية الليبية في شرق ليبيا على شروط الاتفاقية التي نصت على نقل قيادة الجيش إلى مجلس رئاسة المؤتمر الوطني العام بعد التصديق على الاتفاقية.

باختصار، فشل الاتفاق السياسي الليبي لثلاثة أسباب رئيسية. بادئة ذي بدء، يتطلب التوصل إلى اتفاق سياسي نهائي في ليبيا وتنفيذه جهوداً سياسية ودبلوماسية فاعلة من جهات خارجية. ويشمل ذلك التعامل المكثف مع أطراف الاتفاقية ومع أولئك الذين يعارضون الصفقة أو الذين تم استبعادهم منها (Lecher: 2015) علاوة على ذلك، تعتبر أدوار الجهات الفاعلة والمؤسسات الدولية في ضمان الاتفاقية حاسمة أيضاً. ومع ذلك، فقد حُرمت ليبيا من المساعدة الدولية لأسباب مختلفة. في البداية، كما تم التأكيد عليه أعلاه، تسبب قصف السفارة الأمريكية في تراجع الفاعلين الخارجيين وخاصة الولايات المتحدة والأمم المتحدة عن عملية السلام. في هذا الصدد، ثانياً، يمكن أن يصبح الوجود الأجنبي أيضاً هدفاً للجماعات المتطرفة. ثالثاً، يمكن أن يصبح الوجود العسكري الأجنبي في البلاد موضوع جدل سياسي "يضر بمكانة حكومة الوفاق الوطني وتنفيذ الاتفاقية ككل" (Lecher: 2015) بعبارة أخرى، يمكن النظر إلى وجود القوات الأجنبية في البلاد على أنه مشروع استعماري جديد.

ثانياً: متطلبات الإصلاح الأمني بعد اتفاقية الصخيرات:

1- نزع السلاح وإعادة الإدماج

كما أوضحنا أعلاه، لم تتجح محاولات بناء الدولة السابقة في ليبيا لأسباب مختلفة. نتيجة لوجود العديد من الميليشيات العسكرية ورفضها التخلي عن أسلحتها، فإن معارضة الأيديولوجيات السياسية والولاءات الشخصية والقبلية تشكل العوامل الرئيسية وراء الفشل.

وبالتالي، يوجد حالياً انقسام في السياسة الليبية بين الشمال الشرقي والغرب، حيث يكون لكل فاعل سياسي

حكومته وبرلمانه وجيشه. يتم ضمان الحفاظ على الأمن في شمال شرق ليبيا من قبل القوات المسلحة العربية الليبية، منذ سبتمبر 2014.

انطلاقاً من هذه الحقيقة، تجادل هذه الدراسة بأن هناك مطلباً لإجراء إصلاح أمني في مرحلة ما بعد الصخيرات من أجل بناء دولة ناجحة في ليبيا في حقبة ما بعد نظام القذافي. يتم فحص هذه الحجة تحت فئتين هما: الإصلاح الأمني الذي يشمل نزع السلاح وإعادة الإدماج، والعدالة الانتقالية ضمن فئات بناء المؤسسات التي تخلق التفاعل داخل الدولة، والملاحظات القضائية، والتعويضات، والسعي وراء الحقيقة.

كما تم التأكيد أعلاه، فإن الشرط المسبق الأول لبناء دولة ناجحة في ليبيا هو نهاية الحرب الأهلية في البلاد. من بين الأبعاد الثلاثة لبناء الدولة، يعتبر الأمن دائماً هو الأولوية (Persson: 2012). بناء الدولة هو نشاط ما بعد الصراع. لذلك، بدون الأمن، لا يمكن القيام بمهام أخرى لبناء الدولة. بمعنى آخر، بدون بيئة آمنة، لن يكون من الممكن حدوث تطورات سياسية واقتصادية واسعة.

ومع ذلك، في المرحلة ما بعد نظام القذافي، تقسمت ليبيا إلى جهات فاعلة مختلفة متصارعة بما في ذلك مجلس النواب مقابل حكومة الوفاق الوطني، والشرق مقابل الغرب، والإسلامي مقابل العلماني. وبعبارة أخرى، يستمر العنف وانعدام الأمن في معظم أنحاء البلاد نظراً لوجود العديد من الجماعات المسلحة والشبكات القائمة على الميليشيات التي تستمر في النضال من أجل السلطة السياسية.

بناءً على هذه الملاحظات، تؤكد هذه الدراسة على شروط معينة للإصلاحات الأمنية الناجحة في ليبيا ما بعد الصراع. بالاستناد إلى تعريف (Weber) للمصدر القانوني لسلطة الدولة، أولاً يجب أن تكون هناك سلطة مركزية تحتكر استخدام سلطة الدولة (Weber: 2008). بناء على هذا القول إن الأولوية الرئيسية في ليبيا هي الإصلاح الأمني، وهو شرط مسبق يمكن أن يوفر الاستقرار في البلاد الذي يمكن أن تُبنى عليه الإصلاحات السياسية والاقتصادية. يتمثل التحدي الرئيسي للإصلاح الأمني في ليبيا في عدم وضوح أدوار ومسؤوليات القوات العسكرية. على سبيل المثال، بينما استخدم المؤتمر الوطني العام الجماعات المسلحة لحماية المكاتب والممتلكات الحكومية، ظلت معظم هذه الجماعات المسلحة موالية لتعليمات زعماء القبائل. لذلك انقسم القطاع الأمني إلى جانب الفصائل القبلية والإقليمية والسياسية (Lecher: 2015). لذلك، في البداية، يجب أن تكون هناك قوة عسكرية موحدة من خلال دمج جميع قوات حكومتي طرابلس وبنغازي تحت القيادة الصارمة لرئيس الوزراء.

ثانياً، يجدر التأكيد على أن ليبيا لا تزال تخضع لعمليات بناء الدولة. في هذا الصدد، لا تزال العادات القبلية والروابط السياسية تهيمن بشدة على الحياة الاجتماعية والسياسية. لذلك، على الرغم من أنها ليست مهمة سهلة، إلا أنه من أجل بناء دولة ناجحة، يجب على أعضاء القوات الأمنية الجديدة أن ينددوا بالولاء لأي عضوية قبلية أو إقليمية أو سياسية.

ثالثاً، لنجاح القوة الأمنية الجديدة، فإن مساعدة المنظمات الدولية والدول الأجنبية أمر أساسي. يمكن للمنظمات الدولية مثل مجموعة أصدقاء ليبيا الدولية، وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، والاتحاد الأوروبي تقديم الدعم لقوات الأمن من خلال برامج تدريبية مختلفة.

رابعًا، هناك حاجة إلى نزع السلاح لتجنب أي انتفاضة عسكرية أخرى في البلاد. يجب أن تتبع هذه الخطوة إعادة دمج الأشخاص من الجماعات المسلحة المنزوعة السلاح والمسرحة في قوة الدولة. برامج مثل "الأسلحة من أجل التنمية" هي من بين الأمثلة الجيدة على كيفية نزع السلاح. وقد يؤدي ذلك أيضًا إلى منح مخصصات مالية للقبائل والمناطق (Blanchard: 2016). على سبيل المثال، يمكن تسليم أي أسلحة مخبأة مقابل منفعة مالية أو توفير فرصة عمل في إحدى مؤسسات الدولة المدنية. بعبارة أخرى، يمكن إعادة دمج المقاتلين السابقين الذين لا يمكن دمجهم في الحياة الاقتصادية في قوات أمن الدولة في مختلف الأقسام.

2: العدالة الانتقالية

يتطلب إعادة بناء الدولة تعزيز مؤسسات الدولة الشرعية والمستدامة. في هذا الصدد، تعد العدالة الانتقالية أحد العناصر الأساسية. تتناول العدالة الانتقالية قضايا الظلم التي حدثت في الماضي. ويشمل التعامل مع انتهاكات حقوق الإنسان وجرائم الحرب التي تم ارتكابها سابقًا (Silvestri : 2018). يحدث هذا في سياق الانتقال إلى نظام ديمقراطي (Fischer: 2011). في ليبيا، حدثت انتهاكات مختلفة لحقوق الإنسان.

يمكن القول إن نموذج (Philpott) يمكن استخدامه لتحقيق العدالة الانتقالية، والإنصاف للضحايا في ليبيا. وفقًا : Philpott (2015: Philpott)، هناك أربع طرق لتحقيق العدالة الانتقالية. وهي:

أولاً. بناء المؤسسات التي تخلق التفاعل داخل الدولة

ثانياً. الملاحقة القضائية

ثالثاً. التعويضات

رابعاً. السعي وراء الحقيقة

انطلاقاً من هذه النقطة، يناقش القسم الأخير من هذه الدراسة العدالة الانتقالية كجزء مهم من عملية إعادة بناء الدولة في ليبيا ضمن هذه الفئات الأربعة.

أولاً. بناء المؤسسات التي تخلق التفاعل داخل الدولة

وفقاً لما حدده (Mac Ginty) إن المؤسسة التي تخلق تفاعل مجتمعي يمكنها المساهمة في العدالة الانتقالية التي تؤدي في النهاية إلى بناء دولة ناجحة (Mac Ginty : 2010)، بعبارة أخرى، يجب على أي مؤسسة تهدف إلى تحقيق العدالة الانتقالية أن تنشئ مستوى هاماً من التفاعل بين الناس. لذا فإن السؤال في قلب هذه القضية هو أي المؤسسات يمكنها أن تلعب هذا الدور؟ أظهرت الأدلة من الدول التي مزقتها الحرب أن الحلول السريعة مثل تحرير الاقتصاد لا تجلب تلقائياً الاستقرار الاقتصادي والتنمية للبلاد. لذلك، قد لا تكون إعادة بناء المؤسسات الاقتصادية الشرط الأول للعدالة الانتقالية، لا سيما في مجتمع منقسم مثل ليبيا.

وبالمثل، فإن إنشاء الأحزاب السياسية وإجراء الانتخابات العامة الجديدة لم يحسم الحرب الأهلية في البلاد. وذلك لأن إنشاء مؤسسة تحرر الاقتصاد أو تمارس نشاطاً سياسياً لا يوفر بالضرورة تفاعلاً عميقاً مع الناس أو فيما بينهم (Ramsbotham ، Miall & Woodhouse : 2011).

على سبيل المثال، سجلت المفوضية الوطنية للانتخابات في ليبيا خلال حقبة ما بعد نظام القذافي نسبة مشاركة

منخفضة في انتخابات مجلس النواب في يونيو 2014 بنحو 18% فقط. تدل هذه النتائج على أنه حتى الانتخابات الحرة والأحزاب السياسية لم تكن قادرة على إقامة مستوى كبير من التفاعل بين الناس. على الرغم من أن ليبيا أجرت عدة انتخابات في حقبة ما بعد نظام القذافي، إلا أن الصراع داخل البلاد لا يزال دون حل. أجريت الانتخابات في عام 2012، العام الذي أعقب إطاحة نظام القذافي مباشرة. ومع ذلك، لم تكن الحكومة قادرة على إرساء الشرعية. تم الطعن في العديد من مشاريع القوانين وإعادة النظام القانوني، مما أدى إلى التقسيم وتقاسم السلطة داخل البرلمان. ومع ذلك، أدت هذه الأعمال إلى مزيد من الانقسام في البلاد بين مراكز القوة المختلفة.

وبناءً على ذلك، فإن السبب الرئيسي لذلك هو عدم وجود مؤسسات يمكنها إنشاء أو إعادة هندسة التفاعل الاجتماعي داخل المجتمع على النحو الذي حدده **Huntington** (Huntington: 2006). في هذا الصدد، فإن الأداة الرئيسية التي يمكن أن تضمن التفاعل الاجتماعي هي المجتمع المدني. يلعب المجتمع المدني دورًا مهمًا في إعادة تنظيم المجتمع من خلال خلق التفاعل بين الناس. يشمل هذا التفاعل تدابير تصالحية تستخدم نهجًا تصاعديًا بين المجتمعات. هذا يعني ببساطة أن المصالحة تبدأ من مجموعات المجتمع الصغيرة ثم تتطور إلى المستوى الوطني (Scott: 2007).

ثانياً. الملاحقة القضائية:

إن إصدار عفو عام في حالة ليبيا سيعني أن مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان في فترة ما بعد نظام القذافي لن يواجهوا أحكاماً، وبالتالي فإن العدالة منحرفة (Showaia: 2014). ولكن، إذا مُنحوا قدر كبير من العفو لتجنب الإدانة الشديدة أو المقاضاة، فذلك قد يساهم بشكل كبير في إعادة بناء الدولة الناجحة في ليبيا. وفي هذا الصدد، يمكن تقديم بعض التدابير:

أولاً: قبل كل شيء، تعني "العدالة الانتقالية" أنه يجب تطبيق الملاحقة القضائية بطريقة لا تعكس الانتقام أو العنف أو استهداف شخص أو قبيلة معينة.. لذلك، من أجل الاستقرار في ليبيا، يجب أن تتميز فترة ما بعد نظام القذافي بشكل غير تمييزي للعدالة لاستعادة السلام والنظام. (Domingo: 2012)

ثانياً، يجب أن يتسم نظام العدالة بالشفافية الكافية لرصد العدالة الإصلاحية. من أجل عدم اللجوء إلى العنف مرة أخرى، يجب أن يرى الناس أن نظام الحكومة الجديدة يختلف عن الأنظمة السابقة بمعنى أنه سيوفر العدالة الآن وفي المستقبل. وسيسهم ذلك في إضفاء الشرعية على المؤسسات التي يتم إنشاؤها في الفترة الانتقالية إلى جانب شرعية الحكومة.

في هذه المرحلة، تجدر الإشارة إلى أن الشفافية تعمل أيضاً كدليل لأعمال الحكومة الحالية، وليس فقط السكان. وذلك لأن الشفافية تثني الحكومة عن أي شكل من أشكال النشاط العنيف أو انتهاكات حقوق الإنسان أو التهريب أو الفساد أو السيطرة الشديدة على القضاء. ونتيجة لذلك، يتم الالتزام بسيادة القانون من منظور كل من المواطنين والحكومة (Showaia: 2014).

ثالثاً، يعد إلغاء عقوبة الإعدام أمراً ضرورياً للعدالة الانتقالية لأنها تمثل الاختلاف الرئيسي عن العدالة العقابية (Villa-Vicencio: 2000).

يقترح (Wenzel et al: 2008) بأن العدالة الانتقالية تعزز شكلاً من أشكال العقوبة التي تساهم في إعادة تأهيل الأفراد المدانين. مع استمرار إجراءات المحكمة، سيتم الكشف عن مزيد من التفاصيل حول مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان، وقد يؤدي ذلك إلى تغيير الخطاب بمرور الوقت وزيادة ثقة الناس في النظام القضائي. ومع ذلك، في حالة إعدام المتهم بناءً على عقوبة الإعدام، سيكون من المستحيل استعادة العدالة أو التراجع عنها. أخيراً، يتعين على المؤسسات المحلية مثل المحاكم الوطنية أن تتحمل المسؤولية الكاملة عن استعادة العدالة والحكم بالقانون؛ ومع ذلك، قد تشارك محكمة العدل الدولية أو المحكمة الجنائية الدولية في قضايا خارجة عن اختصاص المحاكم الوطنية.

ثالثاً. التعويضات

إن التعويضات هي إحدى وسائل توفير العدالة الانتقالية الفعالة في ليبيا. هذا لأنه سيعوض المواطنين بالسماح لهم بإعادة تنظيم حياتهم. من الناحية الفنية، فإن دفع التعويضات هو فعل ينطوي على تعويض الناس في المناطق التي ستؤدي إلى استعادة المجتمع بطريقة عادلة (Moffett: 2017).

ومع ذلك، على الرغم من التأثير الإيجابي المحتمل للتعويضات، فإن كيفية تنفيذ ذلك لا تزال صعبة للغاية لأنها قد تؤدي إلى مشاكل غير مسبوقة إذا لم يتم تنفيذها بشكل صحيح. وتشمل هذه التحديات أسئلة مثل كيف ينبغي أن تبدأ التعويضات ومتى ينبغي أن تنتهي، ومن يجب أن يتمتع بمزايا التعويضات، وكم التعويضات التي ينبغي تقديمها، وما هو مستوى الشفافية الذي ينبغي منحه للجمهور بشأن التعويضات.

إذا لم يتم التعامل مع هذه الأسئلة بشكل مناسب، وإذا لم يتم الرد عليها على الفور، فقد يؤدي ذلك إلى استغلال موارد البلد من قبل بعض المجموعات. علاوة على ذلك، إذا لم تصل التعويضات إلى الأشخاص المناسبين، فقد يؤدي ذلك إلى استئناف الصراع في ليبيا لأن هذا قد يكون مرتبطاً بالممارسات الإقصائية في الأنظمة السابقة. (De Greiff: 2008) لذلك، فإن التخطيط الفعال لعملية التعويض لا يقل أهمية عن العمليات السابقة الأخرى لتحقيق الاستقرار في ليبيا.

لبدء التعويضات، يجب على الحكومة الليبية الجديدة في البداية إنشاء صندوق تعويض مستقل يتلقى الضحايا من خلاله مدفوعات تعويضية. ثانياً، يجب أن تحدد تواريخ البدء والانتهاج لعملية التعويضات. يجب أن تتناول الخطوة التالية عدد وفئة الأشخاص المؤهلين للحصول على تعويضات. يجب إعطاء الأولوية للأشخاص الذين فقدوا أفراد عائلاتهم المباشرين فترة الصراع المسلح في ليبيا، والمواطنين الذين فقدوا أي جزء من أجسادهم أثناء القتال، والأطفال والنساء الذين تعرضوا للإيذاء من مجموعات مسلحة أو إرهابيون.

رابعاً. السعي وراء الحقيقة

من أجل بناء دولة ناجحة في ليبيا، هناك حاجة لتسجيل الأحداث التي وقعت خلال فترة الصراعات المسلحة. وقع عدد لا يحصى من المظالم في ليبيا والتي أسّيت تفسيرها من قبل كل من وسائل الإعلام والسلطات. لذلك، فإن حفظ السجلات بشكل منهجي مطلوب في ليبيا. (Humphrey: 2003).

يجب أن تتبع عملية البحث عن الحقيقة تحقيق مطالب المواطنين. بمعنى آخر، عندما يبدأ المواطنون في المطالبة بتسجيل الحقيقة أو نشرها، يجب إنشاء لجنة الحقيقة لتنفيذ التدابير المناسبة في توفير المعلومات Van

(Lier: 2017) وفي هذا الصدد، يجب على مؤسسات الدولة توفير الحماية الكاملة لكل من المواطنين الذين يتقدمون بطلب إلى اللجنة، وكذلك أعضاء اللجان وأعضاء الصحافة. المشكلة الرئيسية فيما يتعلق بالسعي وراء الحقيقة هي أن ليبيا ليست مستعدة لهذا الجانب من العدالة الانتقالية. ويرجع ذلك أساساً إلى استمرار العنف وما زالت انتهاكات حقوق الإنسان مستمرة. ثانياً، لا توجد حكومة مستقرة واحدة يمكنها السيطرة على ليبيا بأكملها أو فرض السعي وراء الحقيقة فيما يتعلق بما حدث بالفعل من الانتفاضة إلى حقبة ما بعد نظام القذافي. تؤكد هذه الحقيقة مرة أخرى على أولوية البعد الأمني لعملية إعادة بناء الدولة في ليبيا.

خاتمة

- من بين انتفاضات الربيع العربي، كانت الانتفاضة الليبية هي الحالة الوحيدة التي تدخلت فيها قوات الناتو العسكرية منذ البداية، والتي حددت النتيجة بشكل مباشر. ومع ذلك، ليس لدى الناتو والدول الغربية خطة لفترة ما بعد الانتفاضة، والتي يمكن القول إنها أكثر أهمية من الانتفاضة نفسها.
- إن الانتقال من نظام استبدادي إلى نظام ديمقراطي ليس بالمهمة السهلة في أي بلد في الشرق الأوسط. إنها العملية التي تنطوي على الانتقال الكامل للنظام. انطلاقاً من هذه الحقيقة، حللت هذه الدراسة شروط إعادة بناء الدولة الناجحة في ليبيا في حقبة ما بعد نظام القذافي.
- في البداية، من الضروري فحص المحاولات السابقة لتسليط الضوء على التدابير التي يجب وضعها في الممارسة العملية لإعادة بناء دولة ناجحة في ليبيا. بدأت المحاولة الأولى لتشكيل الدولة في الربع الأخير من عام 2011 واستمرت حتى منتصف عام 2012 بعد انهيار نظام القذافي. تضمنت هذه المحاولة قيادة مؤقتة لتوجيه عملية إعادة هيكلة الدولة. تم إنشاء المؤسسات والدستور المؤقت إلى جانب خارطة طريق ترشد إعادة هيكلة البلاد. ومع ذلك ونتيجة لتعارض الأيديولوجيات السياسية واللوات الشخضية والقبلية، لم تتجح الحكومة المؤقتة. وقد أثر هذا الواقع أيضاً على الانتخابات العامة التي جرت في هذه الفترة، والتي شهدت إقبالاً منخفضاً للغاية.
- بدأت الفترة الثانية في نهاية عام 2012. كانت فترة المؤتمر الوطني العام هي المسؤولة عن صياغة دستور جديد بدلاً من دستور مؤقت لتوجيه مستقبل ليبيا. ومع ذلك، فإن تصاعد العنف الذي بدأ مع تفجير السفارة الأمريكية في بنغازي لم يؤدي فقط إلى تراجع الجهات الأجنبية عن المساعدة في عملية إعادة بناء الدولة في ليبيا، بل أدى أيضاً إلى تعطيل الانتخابات والدستور الجديد.
- كانت المحاولة الأخيرة والأكثر أهمية لإعادة بناء الدولة في ليبيا هي الاتفاق السياسي الليبي المعروف باتفاقية الصخيرات التي تم توقيعها في المملكة المغربية في ديسمبر 2015. وكان الهدف هو توحيد كل المؤسسات السياسية التي سيطرت على مختلف أقسام الدولة. وقد عارض مجلس النواب هذه المحاولة وانتقل إلى مدينة طبرق. وبشكل أكثر تحديداً، فشل اتفاق الصخيرات لسببين رئيسيين: أولاً، لم تقدم الجهات الخارجية الدعم السياسي والدبلوماسي المطلوب بسبب قصف السفارة الأمريكية وحساسية السياسيين الليبيين تجاه النفوذ

الأجنبي في البلاد، والذي يمكن اعتباره "مشروعًا استعماريًا جديدًا. ثانياً، عارضت المؤسسات السياسية خوفًا من أن يفقدوا سلطتهم في ليبيا الموحدة.

- نظرًا لأن إعادة بناء الدولة هو نشاط ما بعد الصراع، فإن الشرط المسبق الأول لبناء الدولة الناجحة في ليبيا هو نهاية الحرب الأهلية في البلاد. بمعنى آخر، بدون بيئة آمنة، لن يكون من الممكن حدوث تطورات سياسية واقتصادية واسعة. بعد ذلك، يمكن أن تكون الاستجابة الأولية لهذه الأزمات هي تنفيذ الإصلاحات الأمنية، بما في ذلك تعزيز قوات الأمن الليبية وأمن الحدود. لذلك، يجب أن تبدأ إصلاحات قطاع الأمن بالتعاون بين الحكومتين وإنشاء قوة أمن دولة موحدة لا يكون ولائها لقبيلة أو منطقة أو انتماء سياسي.
- ولتحقيق العدالة الانتقالية الناجحة، يجب على صانعي القرار بناء المؤسسات التي يمكن أن تسهل التفاعل داخل الدولة. ويجب أن يصبح المجتمع المدني أكثر فاعلية للعب دور رئيسي في هذه العملية. كما يجب عدم تنفيذ عقوبة الإعدام لإفساح المجال لإنصاف أحكام المحاكم في المستقبل. يجب تقديم التعويضات بطريقة ليست تمييزية ولكنها شاملة ودقيقة ومحددة المدة. أخيرًا، يجب أن يعالج السعي وراء الحقيقة ضحايا النزاع وحمايتهم، وهو أمر أساسي لعملية التعافي في ليبيا ما بعد الصراع.

المراجع:

- Blanchard, C. M. (2016). "Libya: Transition and US policy." No. CRS-RL33142. Congressional Research Service, Washington United States.
- Brownlee, J. (2007). "Can America nation-build?" *World Politics*, 59(2), 314-340.
- Connor, W. (2000). "Nation-Building or Nation-Destroying". *Nationalism: Critical Concepts in Political Science*, 1, 28-63.
- De Greiff, P. (Ed.). (2008). *The handbook of reparations*. Oxford: Oxford University Press.
- Dobbins, J., Jones, S. G., Crane, K., & DeGrasse, B. C. (2007). *The beginner's guide to nation-building*. Santa Monica: Rand Corporation.
- Domingo, P. (2012). "Dealing with legacies of violence: Transitional justice and governance transitions". Background Note. London: Overseas Development Institute. Available at: <https://www.odi.org/sites/odi.org.uk/files/odi-assets/publications-opinion-files/7686.pdf>
- Engelbrekt, K., Mohlin, M., & Wagnsson, C. (Eds.). (2013). *The NATO intervention in Libya: lessons learned from the campaign*. New York: Routledge.
- El-gamaty (2016). "Obstacles to democratization in Libya". Available at: <https://www.alaraby.co.uk/english/comment/2016/7/25/obstacles-to-democratisation-in-libya>
- Fischer, M. (2011). "Transitional Justice and Reconciliation: Theory and Practice', in *Advancing Conflict Transformation: The Berghof Handbook II* eds. B. Austin, M. Fischer, H. J. Giessmann, and Barbara Budrich. Opladen: Framington Hills, pp. 406-430.
- Fraihat, I. (2016). *Unfinished revolutions: Yemen, Libya, and Tunisia after the Arab spring*. New York: Yale University Press.
- Harris, M. (2017). "[Nation-building](#)." In James, P. (ed.) *Oxford Bibliographies in International Relations*. New York: Oxford University Press.
- Humphrey, M. (2003). "From victim to victimhood: Truth commissions and trials as rituals of political transition and individual healing". *The Australian Journal of Anthropology*, 14(2), 171-187.
- Huntington, S. P. (2006). *Political order in changing societies*. New York: Yale University Press.
- Kaplan, C. (Ed.). (1973). *Revolutions: a comparative study*. New York: Random House.

- Kirkpatrick, D. D. (2012). "Libyan Militias Turn to Politics, a Volatile Mix". *New York Times*, 3 April.
- Kuperman, A. J. (2013). "A model humanitarian intervention? Reassessing NATO's Libya campaign". *International Security*, 38(1), 105-136.
- Lecher, W. (2015). "Supporting stabilization in Libya: the challenges of finalizing and implementing the Skhirat agreement". SWP Comment 36, German Institute for International and Security Affairs. Pp. 1-9.
- Mac Ginty, R. (2010). "Hybrid peace: The interaction between top-down and bottom-up peace." *Security Dialogue*, 41(4), 391-412.
- Mac Ginty, R. (2011). *International peacebuilding and local resistance: Hybrid forms of peace*. New York: Springer.
- Moffett, L. (2017). "Transitional justice and reparations: Remediating the past?" In *Research handbook on transitional justice*. New York: Edward Elgar Publishing.
- Persson, A. (2012). "[Building a state or maintaining the occupation? International support for Fayyad's state-building project.](#)" *Journal of Conflict Transformation and Security*, 2 (1). Pp. 101-119.
- Philpott, D. (2015). *Just and unjust peace: An ethic of political reconciliation*. Oxford: Oxford University Press.
- Ramsbotham, O., Miall, H., & Woodhouse, T. (2011). *Contemporary conflict resolution*. New York: Polity.
- Scott, Z. (2007). "Literature review on state-building". Governance and Social Development Resource Centre, University of Birmingham, at www.gsdr.org/docs/open/hd528. Pdf.
- Silvestri, S. (2018). "The Conflict Resolution, Security and State-Building Process in Libya." *ILIRIA International Review*, 8(2), 149-169.
- Showaia, K. M. (2014). "Transitional justice in Libya: Between current challenges and future prospects". *Macquarie LJ*, 13, 61.
- Van Lier, F. A. (2017). National dialogue in Libya: The National Dialogue Preparatory Commission; Libya case study report. Berlin: Berghof Foundation. Available at: www.berghof-foundation.org/publications/national-dialogue-handbook
- Van Ness, D. W., & Strong, K. H. (2014). *Restoring justice: An introduction to restorative justice*. New York: Routledge.
- Vandewalle, D. (2012). "After Gaddafi: The Surprising Success of the New Libya". *Foreign Affairs*, 8-15.
- Villa-Vicencio, C. (2000). "Why perpetrators should not always be prosecuted: Where the International Criminal Court and truth commissions meet". *Emory LJ*, 49, 205.
- Vuong, Q. N. (2003). "US peacekeeping and nation-building: The evolution of self-interested multilateralism". *Berkeley Journal of International Law*. 21, 804.
- Wardak, A. (2004). "Building a post-war justice system in Afghanistan". *Crime, Law and Social Change*, 41(4), 319-341.
- Weber, M. (2008). *Max Weber's complete writings on academic and political vocations*. New York: Algora Publishing.
- Wenzel, M., Okimoto, T. G., Feather, N. T., & Platow, M. J. (2008). "Retributive and restorative justice." *Law and human behavior*, 32(5), 375-389.
- Whaites, A. (2008). "States in Development: Understanding State-building" Department for International Development Working Paper. London. Available at <https://webarchive.nationalarchives.gov.uk/20090118231836/http://www.dfid.gov.uk/pubs/files/State-in-Development-Wkg-Paper.pdf>